

الهيئات المختصة أطلقت صرخات استغاثة

لبنان: مشهد اقتصادي في الاتجاه المجهول

التباطؤ الاقتصادي مستمر والتراجع شمل مختلف القطاعات

وطن الإباء والإجداد للأسباب عينها تجاوز الـ 8 في المئة واستمرت التوقعات المالية الدائرة ضمن إطار التفاعل بين لبنان المقدم ولبنان المنتشر والانتعاش الحركة في مرفأ بيروت.

وحده الاستقرار الأمني السياسي يمنعش الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية المختلفة وإذا كانت هذه العقولة صحيحة فإن لبنان يكون قد فوت فرصاً ذهبية عدة أخراها تداعيات «الربيع العربي» التي أتت سلبية بعد أن كان متوقفاً لها أن تكون إيجابية خصوصاً في ما يتعلق بالنزوح السوريين الذين باتوا يشكلون ثلث عدد اللبنانيين المقيمين وما يشكل هذا الوجود من بعد الاقتصادي واجتماعي إلى جانب بعده الإنساني بات يهدد معيشة اللبنانيين خصوصاً بالنسبة لسوق العمل أو بالنسبة لما يشكله النزوح من وجود على صعيد حاجاتهم إلى الكهرباء والماء والنقل والتعليم والخدمات وغيرها التي باتت تشكل عبئاً على حكومة تقوم اليوم بتصريف الأعمال ولو بالحد الأدنى من المتطلبات الضرورية.

هذا المشهد الاقتصادي يرس لبنان في اتجاه انحسار في ظل العيوب السياسية المرتجاة النمو كان في العام 2010 8 في المئة وتراجع اليوم إلى 1.5 في المئة على الرغم من أن صندوق النقد الدولي توقع أن تكون النسبة 2 في المئة عام 2013.

الساحة تراجع عدد سياحها بنسبة 12 في المئة في النصف الأول من العام الحالي عن الفترة ذاتها من العام الماضي في ظل قرار خليجي يمنع الرعايا الخليجين من اللجوء إلى لبنان والذي يشكلون ثلث عدد السياح الذين كانوا يمدون إلى لبنان وفي ظل تراجع عدد السياح الآخرين بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني كما أن الاتفاق السياحي تراجع من 8 مليارات دولار في العام 2010 إلى حدود الـ 4 مليارات دولار متوقعة هذا العام وفي ظل تراجع عدد اللبنانيين المنتشرين في العالم من لجمي إلى



السباحة في لبنان تتعرض إلى ضربة

بمساعدهم كما طالب رئيس نقابة الجمعيات البحرية السياحية جان بيروت رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي بدعوة اللجنة العليا للسياحة إلى اجتماع استثنائي لاتخاذ ما يمكن اتخاذه قبل خراب القطاع. وبالنسبة للقطاع الزراعي والصناعي فقد واصلت التطورات الإقليمية التأثير عليهما كما على قطاعات اقتصادية أخرى فارتفعت الصادرات الصناعية بنسبة 13.5 في المئة عن الفترة ذاتها من العام الماضي وقد احتلت الصادرات المعدنية المرتبة الأولى في قائمة الصادرات وقد تم إدخال مادة المازوت ضمن هذه الصادرات المعدنية إلى سوريا بعد أن كانت

هذه الأخيرة تصدر هذه المادة إلى لبنان إبان الهدوء وشكلت الدول العربية السوق الرئيسية للصادرات اللبنانية وتصدرت سوريا المرتبة الأولى بعد أن كانت السعودية هي المستورد الأول للبنان. ومرد ارتفاع الصادرات الصناعية يعود إلى أن قطاع الصناعة تمكن من التصدير بحراً ولو بكملة أعلى من التصدير البري الذي تعرض لانتكاسات عدة بسبب التطورات الأمنية التي تحصل داخل سوريا. وفي هذا الإطار حافظ الميزان التجاري الصناعي على مستوىه المسجل في النصف الأول من العام 2012 آخر تراجع عجزه من 7.9 مليارات دولار في النصف الأول من العام 2012 إلى 7.5 مليارات دولار

في الفترة ذاتها من العام الماضي. أما بالنسبة للقطاع الزراعي فإن ما يسرد على القطاع الصناعي يسرد عليه أيضاً فقد نمت صادراته بنسبة 34.4 في المئة وكانت حصة السوق الرئيسية منها كبيرة كون المنتجات اللبنانية تقوم بالتعويض عن النقص الحاصل في السوق الرئيسية. في القطاع العقاري فإنه يعيش في حالة ترقب وثرث وتباطؤ بسبب تراجع في الطلب حيث يتم التركيز على الشقق الصغيرة الحجم على الرغم من إجراءات مصرف لبنان التي ساهمت في ضخ السيولة في الأسواق والحفاظ على استقرار هذا القطاع وتأمين مساكن للطبقة المتوسطة الدخل

الأسهم اليابانية تنتعش من أدنى مستوياتها

«رويترز»: انتعش المؤشر الرئيسي للأسهم اليابانية من أدنى مستوياتها في سبعة أسابيع أمس بفضل انحسار طفيف للمخاوف من تسارع وتيرة نزوح رؤوس الأموال من آسيا منذ بدء مجلس الاحتياطي الاتحادي البنك المركزي الأمريكي تقليص برنامج التحفيز النقدي.

وفي جلسة متقلبة هبط مؤشر نيكى القاسمي إلى 13250.36 نقطة ولكنه أغلق مرتفعاً عند 13424.33 نقطة. وتراجع مؤشر توبكس اسديكس 0.3 بالمئة ليغلق على 1121.74 نقطة في معاملات خفيفة.

البنك الدولي يمنح 14 مليار دولار لباكستان

إسلام آباد - «كونا»: قال وزير المالية الباكستاني اسحاق دار إن البنك الدولي منح موافقته على تمويل باكستان بمبلغ 14 مليار دولار أمريكي من أجل اتمام مشروع سد بهاشا ديامير لتوليد الطاقة الكهربائية.

وذكر دار في بيان صحفي أن الحكومة الباكستانية تمكنت من اقناع البنك الدولي بعدم ضرورة الحصول على «شهادة عدم المعارضة» من الدول المجاورة من أجل بناء السد المائي الذي يعد من أولويات باكستان.

وكان البنك الدولي متردداً في قرار تمويل السد قبل سعي باكستان في طلب شهادة عدم المعارضة من الهند. من جهة أخرى أكد بنك التنمية الآسيوي التزامه بدعم الحكومة الباكستانية في تمويل مشروع بناء السد المائي.

وقال وزير المالية الباكستاني في بيان صحفي منفصل إن بنك التنمية الآسيوي أشاد بالإصلاحات الاقتصادية التي أقرتها الحكومة الجديدة واتفق على الإنخراط بنشاط مع باكستان، مرة أخرى.

وأوضح نائب رئيس عمليات البنك الآسيوي للتنمية اسيو زاهو بعد اجتماعه مع وزير المالية الباكستاني «أنا نسعى إلى وضع أساسيات المشروع ونبحث بالفعل في النماذج المختلفة بهذا الصدد».

وأضاف أن «الوقت حان لبدء علاقة جديدة مع باكستان» متعهداً بمنح 430 مليون دولار كدعم للحكومة الباكستانية في مشروع السد.

وأشار نائب رئيس عمليات البنك الآسيوي للتنمية بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الباكستانية الجديدة لتنمية المشاريع الاقتصادية والتغلب على أزمة ديونها بهدف جذب مستثمرين وممولين لقطاع الطاقة.

جلال: مصر ستعتمد على مليارات الخليج لتحفيز الاقتصاد

قال وزير المالية المصري، أحمد جلال، إن مصر تعتمد تفادي زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق، لكنها ستستخدم مساعدات بمليارات الدولارات تعهدت بها دول عربية خليجية لتحفيز الاقتصاد من خلال استثمارات جديدة.

وعند السعودية والإمارات والكويت بعد أن عزل الجيش الرئيس الإسلامي محمد مرسي الشهر الماضي، بتقديم قروض ومنح وشحنات من الوقود بقيمة إجمالية 12 مليار دولار لمصر، وقد نقلت إلى القاهرة من ذلك المبلغ بالفعل 5 مليارات دولار. وتعرض الحكومة الانتقالية لضغوط شديدة لتقادي إجراءات تشفي لا تلقي قبولا شعبياً.

وأضاف جلال خلال مؤتمر صحفي «أفضل وسيلة للتعامل مع ذلك هو جلب أموال من الخارج إلى البلاد، والسعي للحصول على دعم، والاعتماد على الاصدقاء الذين يمكنهم أن يساعدوا بضح أموال من الخارج، عندما تفعل ذلك فإنه لن تزيد الضرائب أو تدفع الاقتصاد للانكماش أو تخفض التفتحات وتشد الحزام».

السياحة تتعرض إلى «ضربة» بتراجعها إلى 12 في المئة خلال النصف الأول من العام الحالي

في ظل ابتعاد المستثمر العربي وثرث المستثمر المقرب واحجام المستثمر المقيم بسبب ضعف امكانياته.

أما أسعار العقارات فإنها تراجعت بالنسبة للشقق الكبيرة وبقيت على أسعارها بالنسبة للشقق الصغيرة وقد تراجعت قيمة المبيعات العقارية 8.1 في المئة مقارنة بالفترة الماضية كما تراجعت حركة المبيعات لأجانب حوالي 8.6 في المئة.

أما في القطاع التجاري فصرخة رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس ما تزال صدى في أذان المسؤولين والمواطنين مع اتجاه بعض المحلات التجارية إلى الإفلاس أو الإقفال معاً في الوضع الاقتصادي متجه نحو الانحدار والتراجع مؤكداً أن هناك تجاراً خسروا وكالاتهم لأنهم غير قادرين على دفع المستحقات أو لأنهم غير قادرين على دفع ضريبة الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة.

أما بالنسبة للقطاع المصرفي فإنه ما زال يتمتع بالثقة المحلية والإقليمية وحتى الدولية بسبب الإدارة الحذرة وتعاليم السلطات النقدية والملاذة المالية والسيولة المرتفعة وهذا ما أدى إلى نموه بنسبة 8 في المئة حيث وصلت موجوداته إلى 157.9 مليار دولار ووصلت ودائعه إلى 131.9 مليار دولار في يونيو الماضي.

ثم إن حجم الودائع الإضافية والبالغة 6.3 مليارات دولار جاء أكبر نسبياً من نمو الودائع في الفترة ذاتها في العام الماضي مما يعكس قدرة المصارف اللبنانية على اجتذاب أموال المقيمين وغير المقيمين حتى في الأوقات الصعبة.

ويواجه هذا القطاع تحديات كثيرة تمكن من تجاوزها منها وجوده في المناطق التي تتعرض لضغوطات أمنية والتحديات الدولية والعقوبات ضد سوريا ومكافحة تبيض الأموال إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي يؤثر سلباً على حركة التسليفات والاستثمارات في البلد.

بورصة بيروت تتعرض للخسائر

انخفضت قيمة الاسهم المتداولة في بورصة بيروت بنسبة 37 في المئة خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي وقد بلغت الرسملة السوقية للبورصة 10.56 مليارات دولار في نهاية شهر يوليو من العام الحالي مقابل 10.24 مليارات في شهر يونيو وحوالي 10.25 مليارات دولار في نهاية يوليو من العام 2012. على صعيد تراكمي انخفضت قيمة الاسهم المتداولة من 291.54 مليون دولار خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الماضي إلى حوالي 184.70 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الحالي. في المقابل بلغ الاحتياطي من العملات الأجنبية في مصرف لبنان أكثر من 36 مليار دولار وهي كمية تعتبر كافية لكي يبقي مصرف لبنان اللاعب الرئيسي في سوق القطع اللبنانية وهذا ما يؤدي إلى

ارتفع الطلب المحلي على الذهب خلال النصف الأول من العام الحالي نحو 39.7 طناً، مقابل 34.4 طناً خلال نفس الفترة العام الماضي، بنمو 15.4 في المئة. وارتفعت قيمة الطلب بالنصف الأول 2013 إلى 7.125 مليارات ريال، مقارنة بـ 6.750 مليارات ريال خلال نفس الفترة 2012، بنمو 5.5 في المئة.

وتقدم تريت الملكية إلى المرتبة 15 عالمياً من حيث احتياطي الذهب بقرابة 223 طناً بعد أن كانت في المرتبة 17 عالمياً بنهاية العام الماضي بـ 322.9 طناً والذي يمثل نسبة 3.0 في المئة من إجمالي الاحتياطي. وارتفع الطلب العالمي على الذهب خلال الربع الثاني على جميع أنواع الذهب عالمياً إلى 1083 طناً في هذا الربع من العام الجاري مسجلاً ارتفاعاً إلى 53 في المئة مقارنة بالعام

الماضي، وفقاً لتقرير مجلس الذهب العالمي عن الربع الثاني من 2013. بينما ارتفع الطلب على المجوهرات عالمياً بنسبة 37 في المئة خلال الربع الثاني من عام 2013 ليرتفع من 421 طناً في الفترة من أبريل إلى يونيو 2012 إلى 576 طناً هذا العام، مسجلاً أعلى مستوى له في منذ الربع الثالث لعام 2008. وقد ازداد طلب الذهب في الصين بنسبة 54 في المئة مقارنة بالعام الماضي بينما ازداد الطلب في الهند ليصل إلى 51 في المئة.

ولفت التقرير إلى ازدياد ملحوظ في الطلب على المجوهرات الذهبية في أجزاء أخرى من العالم مثل منطقة الشرق الأوسط التي شهدت ارتفاعاً بنسبة 33 في المئة، أما في تركيا فقد ارتفع الطلب بنسبة 38 في المئة.

وقال ماركوس جروب العضو المنتدب للاستثمار في مجلس الذهب العالمي: استمر التوجه الذي شهدناه في الربع الأول خلال الربع الثاني من العام، بإعادة التوازن إلى السوق حيث دخل الذهب السوق عن طريق

الربع الثاني 1415 دولاراً للأونصة سائلة مسجلاً انخفاضاً يبلغ 12 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ومن حيث القيمة، بلغ الطلب على الذهب، في الربع الثاني من عام 2013، 39 مليار دولار مسجلاً انخفاضاً بلغ 23 في المئة مقارنة بالربع الثاني من عام 2012.



السعودية: ارتفاع الطلب على الذهب في النصف الأول إلى 7 مليارات ريال

الربع الثاني 1415 دولاراً للأونصة سائلة مسجلاً انخفاضاً يبلغ 12 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ومن حيث القيمة، بلغ الطلب على الذهب، في الربع الثاني من عام 2013، 39 مليار دولار مسجلاً انخفاضاً بلغ 23 في المئة مقارنة بالربع الثاني من عام 2012.

على نحو متصل ارتفعت أسعار الذهب أعلى مستوياتها في شهرين مدفوعة ببيانات ضعيفة من الولايات المتحدة شجعت الأقبال على المعدن الأصفر النفيس كلاً من للاستثمار كما تعززت الأسعار مدفوعاً من مزيد من التفتحات على أكبر صندوق في العالم للمؤشرات المتداولة مدفوعاً بالذهب، وصعد الذهب نحو ثمانية في المئة في التسع جلسات السابقة في ظل ضعف الدولار وتقلبه مراكز مدينة وعمليات شراء فنية.

الرياض - «واس»: سجل مؤشر سوق الأسهم السعودية أمس تراجع بـ 23.31 نقطة بنسبة 0.28 في المئة ليغلق عند 8179.90 نقطة بتداولات تجاوزت 6 مليارات ريال عقب ثلاث جلسات من الارتفاعات، حققت خلالها أسهم 62 شركة ارتفاعاً في قيمتها فيما تراجعت أسهم 74 شركة أخرى وبلغ عدد الأسهم المتداولة اليوم أكثر من 219.3 مليون سهم وتوزعت على أكثر من 111.5 ألف صفقة.

وكانت أسهم شركات الجزيرة تكافل، والخليج للتدريب، ووفاء للتأمين، والدريس، العبداللطيف، وسلامة الأكثر ارتفاعاً اليوم، فيما جاءت أسهم شركات أسواق الخسيم، وسند، ومجموعة صافولا، وأسمنت ينبع، والبحري، والمواصلة على رأس الشركات الأكثر انخفاضاً وتراجعت انخفاضات الارتفاعات في تداولات اليوم ما بين 9.8 في المئة

إلى 1.8 في المئة. كما جاءت أسهم شركات سابك، وزين السعودية، وجيبيل عمر، والإتماء، والبراجسي الأكثر نشاطاً بالقيمة، فيما جاءت أسهم شركات زين السعودية، والإتماء، وجيبيل عمر، وكبان الإسمع نشاطاً بالكمية.

وحقق مؤشر قطاع الفنادق والسياحة أعلى نسبة ارتفاع في تداولات اليوم بنسبة 2.13 في المئة تلاه قطاع الاستثمار الصناعي بنسبة 0.59 في المئة ثم قطاع التأمين بنسبة 0.07 في المئة.

وعلى العكس من ذلك جاء قطاع النقل في مقدمة القطاعات الخاسرة بنسبة 1.45 في المئة، يليه قطاع الزراعة والصناعات الغذائية بنسبة 1.30 في المئة، ثم قطاع الأسمنت بنسبة 1.00 في المئة

الرياض - «واس»: أعلنت شركة اتحاد الاتصالات أمس عن توقيع شركة بيانات التابعة لها على مذكرة تفاهم «مشروطة» للاستحواذ على حصة مسيطرة في شركة اتحاد عذيب تنتهي في نوفمبر القادم.

ووجه في بيان صحفي أن شركة بيانات الأولى لخدمات الشبكات التابعة لموبايلي «شركة بيانات»، قد وقعت يوم أمس مذكرة تفاهم بشأن الاستحواذ على حصة مسيطرة في شركة اتحاد عذيب للاتصالات «جو» من بعض الشركاء المؤسسين. مشيرة إلى أنها تحتوي على الشروط التي من المتوقع على أساسها إبرام اتفاقيات نهائية لاستحواذ شركة بيانات على حصة مسيطرة في شركة اتحاد عذيب، وتضمن مذكرة التفاهم على أن عملية الاستحواذ مشروطة على تحقيق عدة أمور قبل 30 نوفمبر القادم ومدتها 102 يوم، ومن بينها الحصول على الموافقات النظامية المطلوبة وموافقة هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات واتمام المراجعات التجارية والمالية والتقنية والقانونية، بالشكل المرضي والكافي لشركة بيانات وإبرام الأطراف لاتفاقيات نهائية فيما يتعلق بالعمالة المقترحة.

«غرفة أبوظبي» بحثت التعاون الاقتصادي والاستثماري مع فيجي

بحث هلال محمد الهاملي مدير عام غرفة تجارة وصناعة أبوظبي بإلانة مع سعادة السفيران روبين ناير سفير جمهورية فيجي لدى الدولة.. سبل تعزيز علاقات تعاون اقتصادي واستثماري بين الشركات والمؤسسات ورجال الأعمال في كل من إمارة أبوظبي وفيجي .. وخاصة تشجيع الشركات في البلدين على تأسيس مشاريع استثمارية مشتركة تفتح آفاقاً جديدة لرجال الأعمال والمستثمرين في البلدين الصديقين.

ودعا الهاملي الشركات والمؤسسات في فيجي إلى تعزيز تعاونها مع نظيراتها في إمارة أبوظبي وزيادة تواجدها في الأسواق الدولية والاستفادة من الفرص المتوفرة في العديد من القطاعات الاقتصادية والصناعية والخدمية في إمارة أبوظبي.



جانب من اللقاء